البنك التجاري
COMMERCIAL BANK

قرارات الجمعية العامة العادية

للبنك التجاري (ش.م.ع.ق.) و المنعقدة بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٩

وافقت الجمعية العامة العادية على جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها على النحو التالي: -

١. تمّ سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس إدارة الشركة عن نشاطها وعن مركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١، والخطط المستقبلية للشركة.

٢. تمّ سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن البيانات المالية للشركة التي قدّمها مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.

٣. تمّت مناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١، وتمّت المصادقة عليها.

٤. تمّت الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة ١٥٪ من القيمة الإسمية للسهم على المساهمين بقيمة ١,٥ ريال قطري لكل سهم.

٥. تمّ إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.

٦. تمّت الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ واعتماد لائحة تنظيم وتحديد أسس حساب المكافآت الممنوحة لهم. كما تمّت الموافقة على لائحة مكافآت الموظفين المدرجة في قواعد السلوك المهني.

٧. تمّ تعيين السادة "أرنست أند يونغ" كمراقب خارجي لحسابات الشركة لعام ٢٠١٩، وتحديد الأجر الذي يؤدى لهم.

٨. تمّ عرض ومناقشة والموافقة على تقرير الحوكمة السنوي للشركة لعام ٢٠١٨.

٩. تمّت الموافقة على سياسة الشركة المتعلّقة بعضوية مجلس الإدارة والمدرجة في ميثاق حوكمة الشركات.

١٠. تمّت الموافقة على سياسة الشركة المتعلّقة بالتعاقد مع الأطراف ذي العلاقة والمدرجة في ميثاق حوكمة الشركات.

١١. تمّت الموافقة على زيادة الحد المسموح به للبرامج العالمية الحالية لإصدار شهادات إيداع، وأوراق تجارية أمريكية و/أو أوروبية بعملات مختلفة، على أن يتم إصدارهم من قبل الشركة مباشرةً من ٨٠٠ مليون دولار أمريكي الى قيمة اجمالية لا تزيد في أي وقت عن ٥ مليار دولار أمريكي أو ما يعادلها بالريال القطري بآجال استحقاق لا تزيد عن خمس (٥) سنوات إلا يوم لأي من الإصدارات سالفة الذكر سواء من خلال الأسواق المالية أو على شكل اكتتابات خاصة شريطة الحصول دائماً على

كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات التجارية فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قِبل الشركة نفسها، وكذلك تفويض مجلس الإدارة لتحديد حجم هذه البرامج والاصدارات بموجبها وشروطها وأحكامها (في الحدود المسموح بها)، وإنجاز وتحرير المستندات الخاصة بالبرامج وأي اتفاقية أخرى أو ترتيبات فيما يتعلق بالبرامج أو الإصدارات بموجبها نيابةً عن الشركة في هذا الصدد، وتفويض مجلس الإدارة لمنح هذه الصلاحيات لموظفي الشركة.

١٢. تمت الموافقة على تأسيس وطرح برنامج جديد لإصدار سندات عالمية متوسطة الآجال وفقاً للمادة (١٤٤ – أ) من قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام ١٩٣٣ لإمكانية القيام باصدارات في الأسواق الأمريكية سواء من خلال الشركة مباشرةً أم من خلال شركة ذات غرض خاص بقيمة لا تزيد عن ٢ مليار دولار أمريكي أو ما يعادلها بالريال القطري بآجال استحقاق لا تزيد عن ٣٠ عاماً على أن يتم إصدارها في الأسواق العالمية أو على شكل اكتتابات خاصة شريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات التجارية فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قِبل الشركة نفسها، وكذلك تفويض مجلس الإدارة لتحديد حجم هذا البرنامج وأي إصدارات بموجبه وشروطها وأحكامها (في الحدود المسموح بها)، وإنجاز وتحرير المستندات الخاصة بالبرنامج وأي اتفاقية أخرى أو ترتيبات فيما يتعلق بالبرنامج أو الإصدارات بموجبها نيابةً عن الشركة في هذا الصدد، وتفويض مجلس الإدارة لمنح هذه الصلاحيات لموظفي الشركة. ولقد تمت الموافقة على هذا البرنامج أيضاً في اجتماع الجمعية العامة بتاريخ ٤ أبريل ٢٠١٧ و٢١ مارس ٢٠١٨ ولكن لم يتم استخدامه في عملية التمويل خلال الأعوام الماضية.

١٣. إشارة إلى برنامج السندات الأوروبية متوسطة الآجال بقيمة ٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي الذي تم تأسيسه في عام ٢٠١١ (**"البرنامج"**) بموافقة مساهمي الشركة في اجتماعات الجمعية العامة بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ و٢٣ مارس ٢٠١٦ و٤ أبريل ٢٠١٧ و٢١ مارس ٢٠١٨، تمّت الموافقة على إصدار سندات دين بموجب البرنامج بقيمة لا تزيد عن ٢ مليار دولار أمريكي بآجال استحقاق لا تزيد عن ٣٠ سنة. وتلك السندات قد يتم إصدارها بعدة عملات (على سبيل المثال لا الحصر الدولار الأمريكي، والين الياباني، والدولار الأسترالي والفرنك السويسري، والبات التايلاندي، والرينمنبي الصيني، والدولار التايواني) وقد تُدرج في الأسواق العالمية. ويتم إصدار هذه السندات من خلال

الأسواق العالمية أو على شكل اكتتابات خاصة شريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات التجارية فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قِبل الشركة نفسها، وكذلك تفويض مجلس الإدارة لتحديد حجم هذه الاصدارات وشروطها وأحكامها (في الحدود المسموح بها)، وإنجاز وتحرير المستندات الخاصة بالبرنامج وأي اتفاقية أخرى أو ترتيبات فيما يتعلق بالبرنامج أو الإصدارات بموجبها نيابةً عن الشركة في هذا الصدد وتفويض مجلس الإدارة لمنح هذه الصلاحيات لموظفي الشركة.

١٤. تمّت الموافقة على تفويض مجلس الإدارة لتأسيس أي برامج أخرى لأدوات الدين بأي عملات والتي تكون مناسبة لأوضاع السوق بحد اجمالي أقصاه ١ مليار دولار أمريكي (مع قيام الشركة بالاصدارات مباشرة أو من خلال شركة ذات غرض خاص قائمة أو جديدة تؤسس لهذا الغرض) شريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات التجارية فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قِبل الشركة نفسها، وكذلك تفويض مجلس الإدارة لتحديد حجم هذه البرامج والاصدارات بموجبها وشروطها وأحكامها (في الحدود المسموح بها)، وإنجاز وتحرير المستندات الخاصة بالبرامج وأي اتفاقية أخرى أو ترتيبات فيما يتعلق بالبرامج أو الإصدارات بموجبها نيابةً عن الشركة في هذا الصدد وتفويض مجلس الإدارة لمنح هذه الصلاحيات لموظفي الشركة.

١٥. بالإضافة إلى برنامج إصدار سندات الدين بالدولار الاسترالي (**"البرنامج الاسترالي"**) الذي تم تأسيسه في عام ٢٠١٨ بقيمة ١ مليار دولار أمريكي، تمّت الموافقة على إصدار سندات دين بقيمة لا تزيد عن ١ مليار دولار أمريكي بموجب البرنامج الاسترالي بآجال استحقاق لا تزيد عن ٣٠ سنة. وتلك السندات قد يتم إصدارها بعدة عملات (على سبيل المثال لا الحصر الدولار الأمريكي، والدولار الأسترالي) وقد تُدرج في الأسواق العالمية. ويتم إصدار هذه السندات من خلال الأسواق العالمية أو على شكل اكتتابات خاصة شريطة الحصول دائماً على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والالتزام بالأحكام والشروط المعمول بها بموجب قانون الشركات التجارية فيما يتعلق بأي إصدار مباشر من قِبل الشركة نفسها، وكذلك تفويض مجلس الإدارة لتحديد حجم هذه الاصدارات وشروطها وأحكامها (في الحدود المسموح بها)، وإنجاز وتحرير المستندات الخاصة بالبرنامج وأي اتفاقية أخرى أو ترتيبات فيما يتعلق بالبرنامج أو الإصدارات بموجبها نيابةً عن

البنك التجاري
COMMERCIAL BANK

الشـركة في هذا الصـدد وتفويض مجلس الإدارة لمنح هذه الصـلاحيات لموظفي الشـركة.. ولم يتم إصدار أي سندات بموجب البرنامج الاسترالي حتى الآن.

****

عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

البنك التجاري
COMMERCIAL BANK

قرارات الجمعية العامة غير العادية

للبنك التجاري (ش.م.ع.ق.) و المنعقدة بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٩

وافقت الجمعية العامة غير العادية على:

١. تعديل النظام الأساسي للشركة بتعديل المادة رقم (٥) بشأن رأس مال الشركة وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية الصادرة لجميع الشركات المدرجة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٨ لتوفيق الأوضاع التزاماً بتوجيهات لتخفيض القيمة الأسمية لأاسهم الشركة من ١٠ ريال قطري للسهم الواحد إلى ١ ريال قطري للسهم الواحد عن طريق تجزئة الأسهم بشرط قيام هيئة قطر للأسواق المالية بإعلان تاريخ نفاذ تجزئة الأسهم بالنسبة للشركة.

وتقرأ هذه المادة بعد التعديل على الشكل الآتي:

المادة ٥ بعد التعديل:

"حدد رأس مال الشركة المصرح به بمبلغ (٤،٠٤٧،٢٥٣،٧٥٠) ريال قطري (أربع مليارات وسبعة واربعين مليون ومائتان وثلاثة وخمسين ألف وسبعمائة وخمسين ريالاً قطرياً) موزعاً على عدد (٤،٠٤٧،٢٥٣،٧٥٠) سهماً، والقيمة الاسمية للسهم الواحد ١ ريال قطري وهو مدفوع بالكامل".

٢. تفويض رئيس مجلس الإدارة و/أو نائب رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو آخر يفوضه الرئيس و/أو الرئيس التنفيذي للمجموعة (و/أو أي من يراه مناسباً لتفويض الصلاحيات له) لاتخاذ الإجراءات المطلوبة فيما يتعلق بالتعديلات المشار إليها أعلاه للنظام الأساسي بما في ذلك التوقيع على هذه التعديلات والمواد المعاد صياغتها قيد الحصول على كافة الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية وحين نفاذ توجيهات هيئة قطر للأسواق المالية.

****

عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة